

تقرير

لبنان يثبت تعاونه وبلمار يحتال على



دانيال بلمار (أرشيف - هينم الموسوي)

وتناقلت يومها وسائل الإعلام تحليلات دلت على توظيف سياسي لرفع السرية ولتوقيت هذه الخطوة الإجرائية. لكن التفسير الموثق يأتي في نص قواعد الإجراءات والاثبات، حيث يرد أنه «يجوز للرئيس في الحالات التي يثبت فيها أن محاولات معقولة جرت لتبليغ قرار الاتهام أو الدعوة للحضور أو مذكرة التوقيف إلى المتهم، ولكنها فشلت، أن يقدر بعد التشاور مع قاضي الإجراءات التمهيدية في هذا الصدد، تنفيذ تبليغ الإجراء بطريقة أخرى، بما في ذلك عن طريق إجراءات الإعلان العام». (المادة 76 الفقرة هاء). وبالتالي، إن الإعلان العام لبعض مضمون القرار الاتهامي ومذكرات التوقيف مشروط بثبات قيام السلطات اللبنانية بـ«محاولات معقولة» لتبليغها للمتهمين.

أما بشأن التوقيت، فلا تحدد القواعد مدة المهلة الزمنية لرفع السرية عن مضمون قرار الاتهام أو أجزاء منه. فيرد في المادة 74 من القواعد أنه «في ظروف استثنائية، وبناءً على طلب من المدعي العام أو الدفاع، يجوز لقاضي الإجراءات التمهيدية، وفقاً لما تقتضيه مصلحة العدالة، أن يأمر بعدم إعلان قرار الاتهام للعموم أو أية مستندات أو معلومات مرتبطة به، إلى أن يصدر أمر آخر بذلك» (الفقرة ألف). وبالتالي صدر في 29 تموز الفائت هذا الأمر عن القاضي فرانسيس، أخذاً بشرط المادة 76 المذكور آنفاً.

تلاعب بقرار القاضي

سلم المدعي العام في المحكمة الدولية، دانيال بلمار، مجموعة من المستندات التي كان قد أمر قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسيس في 3 حزيران الفائت بتسليمها إلى اللواء الركن جميل السيد. وكان السيد قد

ثبت للمحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري أن لبنان يتعاون عبر قيامه «بمحاولات معقولة» لتبليغ المتهمين. أما المدعي العام، فما زال يخلق الحجج لمنع الذين اعتقلوا تعسفاً من الوصول إلى العدالة

عمر نشابة

«يمكننا أن نقر بأن السلطات اللبنانية تتعاون في الوقت الحالي تعاوناً كاملاً مع المحكمة الخاصة بلبنان»، قال أمس أحد المسؤولين في مقر المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري عبر الهاتف من لاهاي. ويبدو أن الأمر لا يقتصر على الإقرار بتعاون لبنان، بل يذهب إلى حدّ الإثبات، وذلك استناداً إلى قواعد الإجراءات والاثبات الخاصة بالمحكمة. ففي 29 تموز الفائت صدر عن قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الدولية، القاضي دانيال فرانسيس، قرار برفع السرية عن كامل أسماء وألقاب الأفراد المذكورين في قرار الاتهام الذي صدق في 28 حزيران، وعن المعلومات المتعلقة بسيرهم الذاتية، وعن صورهم والتهم الموجهة إليهم. ونشرت المحكمة على الصفحة الأولى من موقعها عبر شبكة الإنترنت الصور والمعلومات، ووزع مكتب العلاقات العامة في المحكمة بياناً رسمياً ورد فيه الربط الإلكتروني للمعلومات التي رفعت عنها السرية.



خلفية حاقة!

عملاً بحق الرد على المقال الذي ورد في جريدتك الكريمة نهار الجمعة 5 آب 2011 في الصفحة الثانية تحت عنوان: «نواب الأمانة يسقطون خفض السنة السجنية»، يهيم المكتب الإعلامي للنائب الآن عون توضيح الآتي، متمنين على جانبكم نشر هذا التوضيح في الصفحة عينها:

«فوجئنا عند قراءتنا مقال الصحافي محمد نزال بنقله وقائع لحدث النائب الآن عون بشكل مجتزأ وبأسلوب هزلي، إن دل على شيء فهو عن خفة مهنية من جهة، وعن خلفية حاقة وغازبية للكاتب من جهة أخرى، بسبب موقف تكتل التغيير والإصلاح عامة والنائب الآن عون خاصة من موضوع خفض السنة السجنية.

فالنائب عون تحدث مع الكاتب عن «عدم المس باستقرار التشريع والقوانين»، لا بالتشريع عموماً كما نقل الكاتب بسخرية غير موفقة، وقد عبّر عن موقفه هذا داخل قبة البرلمان أمام كل المجلس النيابي، منطلقاً من الحرص على عدم المس بسهولة بالقوانين وباستقرارها لمعالجة مشاكل أنية ظرفية، إن كان مرة واحدة أو أكثر، وخاصة أنّ هذه التعديلات لن تحل المشكلة كما أوضح النائب عون للكاتب؛ لأنّ السجنون مكتظة بموقوفين احتياطيين لا بمحكومين.

وأوضح النائب الآن عون للكاتب أنه اقترح أن تنظر لجنة تنفيذ العقوبات في ملفات المحكومين، وبالتالي إصدار إخلاءات أو خفوضات لأحكامهم وفقاً لسلوكهم، ما يوصل إلى النتيجة نفسها من دون استهانة المس بالقوانين.

النائب الآن عون

المشهد السياسي

الموقف من سوريا يعيد «شدشدة» خطاب المستقبل

الوضع الداخلي الحساس، ولا تؤخذ بالشعارات والانجرافات والانحرافات السياسية التي تريد إقحام لبنان في أتون حسابات ورهانات خطيرة لأولئك الذين لا يقيمون وزناً لمصلحة لبنان وخصوصيته»، لافتاً إلى أنه كان بإمكان لبنان منع صدور البيان الرئاسي عن مجلس الأمن، «لكن الموقف الحكيم الذي اتخذته الحكومة إنما شكل درع حماية للبنان عندما نأى بنفسه عن هذا البيان، فلم يمنع صدوره ولم بصوت إلى جانبه، وهو موقف لقي تفهماً من كل المجتمع الدولي، لكن البعض في لبنان يبدو أنه لا يريد أن يتفهم هذا الموقف، وبدل أن يصفق للحكومة على موقفها، سارع إلى محاولة الاستثمار ضد الحكومة، ولو أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بلبنان».

وفي هذه الأجواء، يتوجه وزير الخارجية عدنان منصور ووفد من الوزارة، إلى دمشق غداً الأحد، لتلبية دعوة من نظيره السوري وليد المعلم. اقتراحات الجميل لحزب الله وإذا كان الرئيس السابق للحكومة قد تكلم باسم لبنان، ونوابه رفضوا أن تتخذ الحكومة القائمة قراراً باسم لبنان، فإن رئيساً أسبق للجمهورية تحدث أمس باسم المحكمة الدولية وحول قراره الاتهامي إلى حكم! ففي المؤتمر الكتابي التاسع والعشرين،

يعبر عن اللبنانيين ولا عن حقيقة لبنان، فهو نتيجة خضوع السياسة الخارجية في لبنان للنظام السوري». ومن الكتلة نفسها، اختار النائب عاطف مجدلاي، التصويب على رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، بالنقول إن الأخير «اتخذ موقف المتفرج على المجازر والمذابح التي تحصل في سوريا». وبالنسبة إلى «تجمع عائلات الطريق الجديدة»، فإن الموقف اللبناني «صدر عن حكومة ذات لون سياسي واحد».

أما البارز أمس، فكان ما نشره موقع «النشرة» عن الناطق الرسمي باسم جماعة «الإخوان المسلمين» من دون ذكر اسمه، والذي ينتقد فيه بشدة موقف الحكومة التي وصفها بـ«حكومة نجيب ميقاتي ابن طرابلس»، وحمل بعنف على ميقاتي. وليلاً، علق وزير الإعلام وليد الدعوق على بيان الجماعة بالقول إنه بيان «معروف من كتبه ومن وزعه ومن هي الجهة السياسية التي تريد أن تصوب على الحكومة من البوابة السورية، وأن تقحم لبنان في ما يجري من أحداث في سوريا. وهو يكشف خلفياته وحساسيته وحساباته الشخصية والحزبية». ودافع عن قرار الحكومة «التي تأخذ مصلحة لبنان العليا في أول حساباتها نظراً إلى الظروف والأوضاع الإقليمية الراهنة وكذلك

بيان مجلس الأمن الدولي بشأن ما يجري في سوريا، فيبدو في نظرهم جريمة لا تغتفر، فاعتذر النائب عمار حوري من شعب سوريا «عما اقترفته الحكومة اللبنانية في مجلس الأمن وكان لبنان الرسمي يقول: نعم نحن نوافق على ما يتعرض له الشعب السوري». وإذ وصف زميله محمد كبراة موقف لبنان بـ«المشين»، قال: «لن نقبل بعد اليوم بأن تمثلنا هذه الحكومة في المحافل الدولية، وأدعو الشعب اللبناني والقوى الاستقلالية إلى رفع مذكرة إلى الأمم المتحدة تبلغها بأن هذه الحكومة لا تمثل مواقف الشعب اللبناني، ولا أخلاقه».

كذلك رأى النائب هادي حبيش أن الموقف «معيب»، وهو «إشارة إلى أن لبنان في قبضة سوريا على نحو كامل».

أما النائب جان أوغاسبيان، فرأى أن موقف لبنان «سيؤثر سلباً على صدقيته الدولية، ويضعه خارج الإجماع الدولي إن استمر في مواجهة العالم بأسره، وقد يعرض في الوقت عينه علاقات لبنان الخارجية للخطر». فيما سأل النائب خالد ضاهر: «هل يمكن لبنان الذي هو أحوج ما يكون إلى الرأي العام العالمي والدولي وإلى الأمم المتحدة أن يقف شواذاً عن العالم ضد قرار يرفض ويدين الاعتداء على المدنيين؟»، مشيراً إلى أن ما جرى «لا

يبدو أن تيار المستقبل بدأ يستعيد «مايسترو» حملاته المركزة، الذي كان قد افتقده بنسبة كبيرة أخيراً، بدليل توافق نوابه أمس والتجمعات المؤيدة على شن هجوم مركز على موقف لبنان من بيان مجلس الأمن بشأن سوريا

منذ أقل من أسبوع، وتحديدًا يوم الأحد الماضي، وزع المكتب الإعلامي بياناً للرئيس سعد الحريري، استنكر فيه ما سماه «المذبحة التي تتعرض لها مدينة حماه السورية وسائر أعمال القتل الدموية»، وقال حرفياً: «إننا في لبنان لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف أن نبقي صامتين إزاء هذه التطورات الدموية التي تشهدها الساحة السورية».

حديث رئيس حكومة سابق وموجود خارج لبنان، باسم «لبنان»، أمر فيه وجهة نظر بالنسبة إلى نواب المستقبل، أما موقف الحكومة القائمة بنأي لبنان عن نفسه في ما يخص

المطران حداد

توضيحاً لما ورد في مقال الصحافي عفيف دياب في جريدة «الأخبار»، تاريخ 3 الجاري العدد 1478 - الصفحة 7، يهيم أمانة سر مطرانية الفرزل ورحلة والباق للروم الكاثوليك أن تؤكد:

إن المطران أندره حداد، الذي لم يخف يوماً وجهة نظره ومواقفه تجاه الأحداث اللبنانية، والذي يحتفظ بعلاقة احترام ومودع مع مختلف القوى السياسية، لم يحارب الوزير (السابق) إلياس سكاك ولا التيار الوطني الحر في الانتخابات النيابية الماضية، ولم ينظر إليهما يوماً كخونة للوجدان المسيحي، وإن اختصار الحديث الطويل أظهر هذا الموقف المناقض لاقتناعات المطران حداد.

أمانة سر مطرانية الفرزل ورحلة والباق للروم الكاثوليك

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.